

Distr.
GENERAL

A/50/272
10 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٥٧ من القائمة الأولية*

الامتثال لالتزامات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥
موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة لشيلي
لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتشرف بأن تبلغها بأنها قامت في ٢٥ أيار/مايو الماضي بإيداع صك انضمام جمهورية شيلي الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حفل رسمي لدى السلطات المختصة في حكومة الولايات المتحدة الامريكية، بصفتها الوديع لتلك الاتفاقية.

وانضمام شيلي الى هذه المعاهدة انما يأتي تتويجا طبيعيا لعمل يندرج في إطار عملية بناءة كبيرة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتم بعد أيام قليلة من اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وقبل اتخاذ هذا القرار، شارك بلدنا في تحسين معاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو) وانضم اليها بصورة كاملة.

وإن شيلي، إذ تنضم الى معاهدة عدم الانتشار، فإنها بذلك تؤيد الوثائق التي وضعت خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها، إيماننا منها بأن جميع الدول ستحترم قراراتها الختامية. ولا سيما القرار الذي يحدد مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وفي هذا الصدد تلاحظ شيلي بقلق إعلان بعض الدول الحائزة للتكنولوجيا النووية استئناف التفجيرات النووية لأغراض عسكرية، مما قد يتحول الى تصعيد حقيقي للتجارب النووية في مختلف أنحاء العالم.

وقد أعربت حكومة شيلي في الحين عن رفضها لقيام جمهورية الصين الشعبية في ١٥ أيار/مايو الماضي بتفجير سلاح نووي اقتناعاً منها بأن ذلك العمل يخالف روح ومبادئ وأهداف عدم الانتشار التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها المشار إليها آنفاً. فقد وافق المجتمع الدولي آنذاك، بما فيه حكومة جمهورية الصين الشعبية، بتوافق الآراء على نداء يدعو إلى اختتام مفاوضات بشأن معاهدة تحظر التجارب النووية حظراً تاماً في موعد أقصاه عام ١٩٩٦. والأولى أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية قدر الإمكان عن إجراء مثل هذه التجارب ريثما تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ.

وقد أكدت حكومة شيلي، في هذا الصدد أيضاً، رفضها لقرار فرنسا الذي أعلنت عنه في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ باستئناف التجارب النووية لفترة محددة في أرخبيل موروروا (جنوب المحيط الهادئ).

وكانت حكومة شيلي، قد وجهت نداء عاجلاً إلى الحكومة الفرنسية دعوتها فيه إلى إعادة النظر في قرارها ذلك حفاظاً على الإلتزام الذي ارتضاه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح والأمن العالمي، مؤكدة بذلك من جديد أحد المبادئ الأساسية والثابتة في سياستها الخارجية.

ونرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٧ من القائمة الأولية.
